

«أخونة» مؤسسات الدولة...

البوتقة التي تعميق "الإصلاح" للحل السياسي وعدم إنهاء الحرب

«الأمناء» قسم الرصد:

خلال ثمانية أعوام منذ انتفاضة فبراير 2011 وحتى اليوم يعمل حزب الإصلاح للسيطرة على كل المفاصل في الدولة اليمنية و«أخونة» مؤسساتها، وارتفعت وتيرة الأخونة في الجيش والأمن وبقية مؤسسات الدولة، من قبل إخوان اليمن، عقب العام 2015، وتحديدًا بعد تدخل التحالف العربي في اليمن إثر انقلاب الحوثيين على السلطة وإسقاطهم صنعاء.

كان قبلها حزب الإصلاح وخلال فترة حكم الرئيس علي صالح يعمل على تطعيم مؤسسات الدولة بعناصره كي تكون عيون الخفية التي تراقب ما يدور في تلك المؤسسات وترفع التقارير اليومية والأسبوعية والشهرية، واستمر التطعيم الذي انتهى اليوم بالاستحواذ الكامل وغلبة اللون الإصلاح على بقية الانتماءات في معظم مؤسسات الدولة في اليمن.

لاشك أن «حزب الإصلاح» لم يكن يتوقع أين يأتي اليوم الذي يجدون فيه أنفسهم في هذا الفرصة التاريخية من تاريخ اليمن، وتحقيق هدفهم الأسمى وهو السيطرة على مفاصل الدولة اليمنية وتحويل اليمن إلى دولة إخوانية، وتكون مصلحة الجماعة مقدمة على مصلحة اليمن سابقا.

وتكشف مصادر سياسية خاصة أن هناك خططًا معدة سلفًا من قبل «الإصلاح» من أجل السيطرة على

كل تفاصيل الدولة اليمنية، وقد وجد الإصلاحيون في الرئيس الضعيف عبدربه منصور هادي، والحرب الدائرة فرصتهم، لإنجاح الخطة والاستحواذ على مجموعة من المؤسسات وهي:

أولاً - السيطرة على القوات المسلحة، وتبدأ عملية السيطرة على القوات المسلحة من خلال تنصيب المنتمين للحزب في مختلف مؤسسات الجيش، والدفع بأبناء الجماعة إلى الأولوية العسكرية المنتشرة في مأرب وميدي، والجوف، وتحديداً المناطق العسكرية، الخامسة والسادسة والسابعة، وأيضاً الرابعة.

ثانياً - الداخلية والأمن: وهذا جهاز دشنه وزير الداخلية الأسبق عبدالقادر قحطان بتجنيد نحو عشرة آلاف شخص من منتسبي الجماعة عقب 2011، ثم أتى من بعده عبده الترب ليكمل مسيرة الأول، في التنصيب والاستيعاب.

ثالثاً - السيطرة على الإعلام: يعمل الإصلاحيون على السيطرة على مؤسسات الإعلام أو المسارعة إلى إحلال بدلاء من الموالين لهم فيها من خلال عادة تفعيل بعض الصحف الرسمية، كما هو حاصل في صحيفتي سبتمبر في مأرب، التي كل طاقمها وقبل ذلك طاقم التوجيه المعنوي من المنتسبين للجماعة، ناهيك عن تسلميها إدارة إعلام محافظة مأرب وموقع المحافظة لسكرتير صحيفة الصحوة سابقاً لسان حال حزب الإصلاح، ويعمل الإصلاحيون على التمدد والتوسع والانتشار في كافة وسائل الإعلام الرسمية والحكومية،



ورغم أن هناك مناصب لا يجوز أن يتولاها من له انتماء حزبي من أي نوع - مستتر أو معلن - لأنها تتعلق بأجهزة في الدولة يجب أن تكون مستقلة بحكم القانون ولا يجوز أن يكون لها انحياز سياسي، إما لأنها تحفظ أمن الوطن وإما لأن لها وظيفة رقابية على باقي أجهزة الدولة وبالتالي يجب أن تظل مستقلة عنها، إلا أن شعار حزب الإصلاح «الغاية تبرر الوسيلة» لا يرى في ذلك أي موانع طالما سيحقق له أهدافه.

ينفي حزب الإصلاح والموالون له، سعيهم لأخونة الدولة ويصفون من يتحدث عن ذلك بأنه يروج لوقائع غير صحيحة، لكن بالعودة إلى كشوفات موظفي مكتب الرئاسة، ومكتب نائب الرئيس وكل العاملين فيه ومعه، ورئاسة الوزراء، ومدراء مكاتب محافظي المحافظات، ووكلاء المحافظين، ومدراء الإدارات، في القطاعات المدنية، ثم في المؤسسة العسكرية لقيادة وزارة الدفاع، والأولوية ونوابهم، وعمداء الأركان، وكتبة الأولوية، ومسؤولي التوجيه المعنوي في المناطق العسكرية، وقيادة التشكيلات التي انشئت بعد عاصفة الحزم، يتجلى له حقيقة أن اليمنيين مقبلون على دولة إخوانية يجري الإعداد له بكل السبل والإمكانات، وهذا يجعل من ابتلاع الإصلاح «إخوان اليمن» لبقية المكونات وإقصائها أمراً سهلاً للغاية، مالم تبادر مؤسسة الرئاسة وبقية الأحزاب إلى مواجهة ذلك بقوة.

ومن يسعى لاستقطابهم في الدول المستهدفة، وقد توج ذلك من ماليزيا وواشنطن.

وكذلك القضاء، والتجارة، وغيرها لا يألون جهد «حزب الإصلاح» في العمل للسيطرة على مؤسسات الدولة الإعلامية والمدنية والقضائية والأمنية وغيرها في سلوك يهدم استقلال وحيادة المؤسسات العامة ويمهد لاستمرار سيطرة تيار سياسي واحد على السلطة وإقصاء منافسيه، وهو بهذا يكون الوجه الأخر للحوثي القادم من كهوف الظلام ولا فرق بينهما غير أن الأخير بـ ماسر ذلك بوقاحة جهارا نهارا دون خوف أو وجل، فيما الإصلاح يمارس ذلك متواريا خلف شعارات فضاضة ومبررات مخادعة وكاذبة، هدفها في الحقيقة توطيد وتمكين الموالين للحزب من كل مفاصل الدولة اليمنية، ولو شكلها المريض حالياً.

وليس بالضرورة أن تكون إدارتهم وسائل إعلام؛ بل يسعون للحصول على الدرجة الوظيفية، ومن ثم يعلمون على تسخير ما يتقاضونه من مستحقات في وسائل إعلام خاصة تخدم توجه العام للجماعة.

رابعاً - الخارجية: يعمل حزب الإصلاح للسيطرة على وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي بشكل خاص وذلك من خلال تكليف عدد من المنتمين للحزب بالتحويل من تخصصاتهم الرئيسية إلى علوم سياسية وعلاقات دولية ودبلوماسية، في رؤية مستقبلية للحزب، يسعى من خلالها للاستحواذ على وزارة الخارجية والسفارات والقنصليات؛ وذلك كي تكون بوتقته التي يخاطب من خلالها العالم عبر تظلمات شكلية تخفي خلفها أهداف خبيثة؛ تعمل على مزيد من التمكين للمنتمين للحزب وخدمة الموالين له

تهديد فرنسي غير مباشر يزيد الضغط السياسي على الحوثيين

الرسالة قالت كذلك: إن المليشيات الانقلابية حققت أرباحاً كبيرة لتحكمهم في تدفق البضائع في المناطق التي يحتلوها، كما أكدت أنها تمنع وصول المعونات لليمنيين، كما وثقت سرقة الحوثيين لمساعدات الإغاثة الإنسانية، الأمر الذي يمنع دول التحالف من تسليم تبرعات إنسانية خشية استيلاء الحوثيين عليها.

وتشكل كل هذه الخطوات مزيداً من الضغط على المليشيات الحوثية من أجل إجبارها على الالتزام بتنفيذ بنود اتفاق السويد، الذي علقت عليه الآمال ليكون خطوة أولى على طريق حل الأزمة سياسياً.

ولأكثر من مرة، وعدت مليشيا الحوثي بأنها ستلتزم بتنفيذ الاتفاق، ودعت المبعوث الدولي مارتن جريفيس للحوار معها، ثم يعود المبعوث بلا نتيجة، وآخر هذه اللقاءات والحوارات كان هذا الأسبوع مع زعيم الانقلابيين عبد الملك الحوثي، ولم يسفر عن أي نتائج، ولم يجد المبعوث الدولي ما يقوله للصحفيين بعد اللقاء، ورحل ملتزماً بالصمت.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، قد أكد أمس الخميس، أهمية أن يقوم مجلس الأمن بإرسال رسائل قوية إلى الحوثيين ليتم التمكن من إنجاز تقدم في الحديدة قبل النظر في أي خطوات قادمة في عملية السلام باليمن.

وقال جوتيريش: إن كافة جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لليمن تتركز حالياً على تنفيذ اتفاق الحديدة، الموقع في السويد قبل أربعة أشهر والذي ينص على انسحاب مليشيا الحوثي الانقلابية من مدينة وموانئ الحديدة، وجدد التأكيد التزامه الشخصي والأمم المتحدة للتوصل إلى حل شامل للأزمة اليمنية.

ويأتي هذا التصريح، ذي النبرة الجديدة نوعاً ما من قبل الأمم المتحدة، بعد أيام قليلة من رسالة مشتركة وجهتها البعثات الأممية لليمن والسعودية والإمارات إلى مجلس الأمن بشأن الأوضاع في اليمن، وطالبت بالضغط على مليشيا الحوثي وإيران لوضع حد لعرقلة الاتفاق السياسي.

بما يتوافق مع اتفاق ستوكهولم، في إشارة إلى عديد الخروقات والانتهاكات التي تنفذها المليشيات الحوثية وقضت بها على آمال تحقيق السلام.

وذكر الوزير الفرنسي بأهمية مواصلة الحوار بغية التوصل إلى حل سياسي شامل، فهو الوحيد الذي يكفل الحفاظ على سلامة أراضي اليمن، وإحلال السلام والأمن المستدامين، ووضع حد لمعاناة الشعب اليمني، وتأمين استقرار شبه الجزيرة، وأشار إلى أن فرنسا ستستمر في تجديد كل قدراتها لدعم هذه الوساطة، وهي تتواصل مع حلفائها وجميع أطراف الحوار في المنطقة.



«الأمناء» غرفة الاخبار:

انضمت فرنسا إلى قائمة الدول التي تضغط على مليشيا الحوثي الانقلابية لإلزامها على تنفيذ بنود اتفاق السويد الذي تم توقيعه في ديسمبر الماضي. وزير الخارجية الفرنسي جان أيف لودريان التقى الجمعة، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن مارتن جريفيس، وقال إن بلاده ستجند كل قدراتها من أجل دعم وساطة الأمم المتحدة في اليمن.

وأكد «لودريان» دعم فرنسا الكامل لجهود الوساطة التي يبذلها جريفيس، ولعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وأشار إلى ضرورة وفاء الأطراف بالتزاماتها دون إبطاء من خلال تنفيذ إعادة انتشار القوى في ميناء ومدينة

الحديدة، وضمان توصيل المساعدة الإنسانية على نحو فوري وآمن وكامل ودون عراقيل للعاملين في المجال الإنساني وتأمين حمايتهم